

الفصل الثالث:

توجه السياسة الخارجية الجزائرية

تمهيد:

تجتمع عوامل مؤسسية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا أو مؤسسة الذي لديه سلطة القرار واتخاذ وصياغة السياسة الخارجية، والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسة الخارجية.

وهذا ما سيبرز خلال هذا الفصل من خلال تحديد صانع السياسة الخارجية، ومسار صياغتها والمؤسسات المساعدة مع تطرق لمجموعة الأهداف التي تم تحديدها وإبرازها كأهداف وطنية تخدم المصلحة الوطنية الجزائرية وتؤدي مجموعة الأدوار من أجل تحقيقها.

المبحث الأول: عملية صنع السياسة الخارجية

المطلب الأول: هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يركز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها.

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو: يقرر السياسة الخارجية للأمم ويوجهها ويرم المعاهدات ويصادق عليه¹، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم، فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها².

إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية.

و دستوريا هنالك مؤسستان مخولتان وهما:

1- المجلس الدستوري: الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية³، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ⁴.

2- البرلمان بغرفتيه: حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمان نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77

² مرجع نفسه، المواد 130، 132، 97، 77، 70

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مرجع سابق، مادة 165

⁴ مرجع نفسه، مادة 168

بتوضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية¹.

و باعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخارجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي²:

- تحليل الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وإدارة علاقاتها الدولية.

- تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.

- تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.

- تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإدارتها.

- تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.

- المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.

- تحضر الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.

- تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها .

- تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.

- تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

¹ عبد الحميد سي عفيف، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر (المجلس الشعبي الوطني، لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009)

² رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79، 01/12/2002.

- و فيما يخص بصياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فإن وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي التي تتكفل ب¹:
- إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
 - تحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.
 - إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لإتحاد المغرب العربي .
- بالإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة والذي أنشأ في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم: 84-398 وتمثل مهامه فيما يخص صياغة السياسة الخارجية²:
- القيام بالتحليل والدراسات المستقبلية التي تخص المسائل الإستراتيجية للحياة الوطنية والدولية.
 - تحليل استراتيجيات مختلف الشركاء الحقيقيين أو المحتملين للجزائر.
 - إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الدفاع والأمن فيما يخص آثارها على الجزائر.
 - توضيح مختلف الإمكانيات أو وسائل العمل التي تساعد على استباق الأحداث ومواجهتها، وتحديد الإمكانيات والوسائل وتشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.
 - و نجد كذلك السفارات والتي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية من خلال³:
 - الإبلاغ عن الوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.
 - المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الخارجية والحفاظ على تأثيرها.
 - إشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد أو المنظمة الدولية التي يكون معتمدا لديها.

مع هذا نجد بعض الهيئات الخاصة والتي تشمل:

1 - الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها: والمنشأة من خلال المرسوم

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-404 مؤرخ في 26/10/2002 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79، 01/12/2002.

² رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 26/01/1993 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.29، 29/01/1993.

³ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.79، 01/12/2002.

التنفيذي رقم : 04-174 الصادر يوم 12 جوان 2004 والتي تسهر في مجال صياغة السياسة الخارجية على¹:

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

- إعداد تقرير سنوي تقيمي لسياسات الصادرات وبرمجها.

- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.

2- اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني والمنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم: 08-

163 المؤرخ في : 04 جوان 2008 والتي تقع تحت سلطة وزير العدل وهي جهاز استشاري دائم مكلف بالمساعدة بآرائه ودراساته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني وتسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية².

1- اقتراح المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

2- اقتراح التدابير اللازمة لتكييف القانون مع قواعد القانون الدولي الإنساني .

إلا أن الطابع العملي للسياسة الخارجية والذي يتطلب في بعض الأحيان اتخاذ قرارات صعبة في وقت ضيق نظرا لحساسية المسائل التي تتعلق بها سياسة الجزائر في المغرب العربي والمتعلقة بضمّان السيادة وسلامة التراب الوطني وصيانة الأمن الوطني الجزائري، فقد يتركز صانع السياسة الخارجية على بعض الهيئات والمؤسسات الوطنية في صياغة السياسة الخارجية كالمجلس الأعلى للأمن، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاستعلام والأمن، الشخصيات الوطنية، الخبراء المتخصصون، بحيث ينظم ويسهر على علاقاتهم مع الرئيس مؤسسة الرئاسة بمختلف هياكلها ومصالحها.

لكن يبقى الرئيس بوتفليقة سيد الموقف الخارجي حيث نجده وراء الأحداث التي تنطلق من الجزائر باتجاه العالم مرتكزا في تحركاته على خبرته الطويلة وعلاقاته السابقة وثقافته الواسعة³. ويمكن أن يلخص الشكل رقم 04 المسار المؤسسي لعملية صياغة السياسة الخارجية.

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 12/06/2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.39، 16/06/2004.

² رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في 04/06/2004 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.39، 16/06/2004.

³ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص161

المطلب الثاني: هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة مثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح.

وأداء السياسة الخارجية الجزائرية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يأتي:

1- وزارة الشؤون الخارجية.

2- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية .

3- السفارات أو الجهاز الدبلوماسي .

4- المراكز الثقافية .

5- الممثلون الشخصيون أو المفوضون.

6- أجهزة الدولة المختلفة.

فوزارة الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للأمم وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات¹.

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي، تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي، مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي، المالي، التجاري، الثقافي، الاجتماعي والعلمي مع الحكومات، وتشارك في البحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على الصعيد الثنائي، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي والمكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403، مرجع سابق، المواد 1.2.14 منه

التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي¹، وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي من أربع مكاتب: مكتب ليبيا، مكتب المغرب، مكتب تونس، مكتب موريتانيا.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها، التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع البلدان المغرب العربي ومتابعتها.

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثلات الدبلوماسية والقنصلية، والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج.

وتبرز الممثلات الدبلوماسية في السفارات، فيعتبر السفير ممثلاً لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضاً للدولة والحكومة الجزائريتين لدى دولة أو منظمة معتمدة وينشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارساً السلطة السلمية على مستخدمي البعثة²، وتحدد مهام السفير في:

- إعلام الحكومة عبر قناة الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد أو بنشاطات المنظمة الدولية المعتمدة لديها.
- تزويد وزير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية.
- التعريف بسياسة الحكومة في الخارج.
- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الدولية والحفاظ على تأثيرها في الساحة الدولية.
- تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها.
- مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.
- السهر على حماية مصالح الجزائر وترقيتها في البلد الموجود فيه.
- السهر على تقديم الواقع الوطني ومواقف الجزائر لسلطات الاعتماد والرأي العام الأجنبي، والعمل على تطوير نشاطات الاتصال والعلاقات العامة بكل الوسائل والدعائم الملائمة.
- إعلام وزارة الشؤون الخارجية بظروف إقامة الرعايا الجزائريين وبتطوير التشريع المتعلق بالأجانب.

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-404، مرجع سابق

² رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406، مرجع سابق

كذلك تسهر المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية، التجارية، الثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، والمساهمة في إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضعها جوانب الثقافة الجزائرية¹.

أما المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج والتي تتواجد تحت وصاية وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة إعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة إلى نشر الثقافة الوطنية في الخارج، في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي². فهي تشكل مجالاً للتعبير الثقافي ولنشر العناصر المكونة للتراث الثقافي الوطني³.

وناهيك عن المصالح الخاصة يبرز النظام القانوني للقطاع إمكانية الاستعانة بأشخاص من خارج القطاع يكلفون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية عند الاقتضاء بالتعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسم رئيس الجمهورية⁴.

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أو هيئة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن الواقع العملي يبرز تحديات كثيرة، رغم أنها لا تخرج في سياقها التنظيمي عن الأجهزة المنصوص عليها إلا أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها.

حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي فالجهود الدبلوماسية الجزائرية طيلة فترة حكمه 1999-2009 كان مجهوداً مشحصاً سواء في الصياغة، أو الأداء، أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن من خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية.

إذ نجد رئيس الجمهورية دائم الحضور شخصياً الدائم في الندوات أو الملتقيات والاجتماعات الدولية والزيارات المكوكية المستمرة للدول في كل القارات، هذه العملية لطالما برزت خصوصاً خلال عهده الأولى حيث نجد أنه قام بـ 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين.

¹ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-407 مؤرخ في 2002/11/26 يحدد صلاحيات المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 79، 2002/12/1.

² قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2002/02/13 يحدد التنظيم الداخلي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، الجريدة الرسمية، العدد 16 بتاريخ: 2002/03/05.

³ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم: 09-309 مؤرخ في 2009/09/13، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، الجريدة الرسمية، العدد: 54 بتاريخ: 2002/09/16، المواد 6، 7، 3.

⁴ رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406، مرجع سابق، المادة 3

ناهيك عن البعثات الرسمية التي يشرف على تعيينها شخصيا من خلال ممثليه الشخصيين حتى وإن تعلق الأمر بقضايا يمكن للمصالح الخارجية أداءها¹.

ولعل هذا العرض على أداء السياسة الخارجية المشخصن هو نتيجة قناعة مسبقة ترتبط بالتصور الذي توصف به الشبكة الدبلوماسية باعتبارها جهازا بيروقراطيا روتينيا تنعدم فيه الحيوية والقدرة على بناء استراتيجيات تفعيل بعض المجالات التي تخدم المصلحة الوطنية².

إلا أن الأمر هنا لا يتعلق بعجز لدى المصالح الخاصة، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس بوتفليقة، وباعتبار العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل والذي يبقى التصور القائم عليه مدركا في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسسية قادرة على ضمان الاستمرارية .

وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية صياغة وأداء، تكرست في إرساء تقليد مرتبط بالتغير الذي يحدث في مؤسسة الرئاسة، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسسية والفكرية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، بل يلغي كل الإطارات التي كانت تعمل على تسيير القطاع وهذا ما يلاحظ سواء داخل الإدارة المركزية أو الممثلات الدبلوماسية والقنصلية، أو المراكز الثقافية والمعاهد واللجان المتخصصة بالقطاع³.

الملاحظ أن الإطار المؤسسي لصنع السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئيس بوتفليقة نفسه حيث يقول:

"أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي مسألة ثقة

قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة

فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لا بد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود"⁴

وهنا تستبدل المؤسسية والتشاركية بالثقة والعلاقة الشخصية بين الرئيس ومن يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية، حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال.

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص 160-164

² محمد بوعشة، التكامل والتنازع، مرجع سابق، ص 32-35

³ تم حصر هذه الاستنتاجات من خلال القيام بمراجعة دقيقة للمنشورات المتعلقة بقطاع الشؤون الخارجية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية طيلة الفترة من 1999-2009 والتي أعطت إيضاحات كثيرة أبرزت طبيعة وحجم التغيرات التي حدثت داخل القطاع.

⁴ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبو ظبي، الخميس 2000/02/17

المطلب الثالث : البيئة النفسية للرئيس بوتفليقة

يعد الرئيس بوتفليقة ذو خبرة واسعة ودراية كافية بخبايا السياسة الخارجية سواء من حيث صياغتها، أو من حيث تنفيذها بما يتطلبه ذلك من أدوات واستراتيجيات. أما الخبرة الواسعة فهي نتاج الوظائف العديدة التي تقلدها، ابتداء من عمله كمراقب عام للولاية الخامسة للثورة التحريرية سنة 1957 والذي أهله إلى الارتقاء على إثره إلى رتبة ضابط بنفس الولاية، ولما اكتشفت قدراته القيادية من طرف جيش التحرير الوطني أُلحق بمركز قيادة الولاية الخامسة، وتحصل بعد ذلك على انتداب لدى هيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب، وأرسل بعدها إلى قيادة الأركان العامة أين عين قائدا لجهة مالي وهناك اكتسب اسمه الحربي وهو "سي عبد القادر المالي"، لينتهي تاريخه الثوري بمهمة الاتصال بالزعماء التاريخيين للثورة التحريرية والمعتقلين بمدينة أولنوا الفرنسية¹.

ومن هنا يبرز تاريخه الثوري كخبرة عسكرية قيادية أحاط من خلالها بالحياة العسكرية العملية والإدارية، اكتسب من خلالها الشجاعة الحربية والقدرة على التنظيم والتخطيط العسكري والذي يتميز بالصلابة والانضباط وعدم السماح بالخطأ واستغلال الفرص وبناء الاستراتيجيات². بعد الاستقلال عين بوتفليقة عضوا في المجلس الوطني التأسيسي، فوزيرا للشباب والرياضة والسياحة، ليتقلد سنة 1963 عضوية المجلس التشريعي، ويعين وزيرا للشؤون الخارجية في العام نفسه، مع هذا بقي نشاطه الحزبي مستمرا، حيث انتخب عضوا للجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم³.

وبمشاركته في الانقلاب على الرئيس بن بلة أو بما عرف بـ"التصحيح الثوري" ضمن منصب وزير الخارجية لمدة 16 سنة تزامنت مع الرواج الدولي الواسع للجزائر، أين حظيت الجزائر بمكانة وحضور دوليين مثلا العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية.

أما الدراية الكافية فتتعلق بكونه تعلم مبادئ الشريعة الإسلامية. ممسقط رأسه بوجدة المغربية، ولعل ولعه الشديد بالمطالعة وقراءة الكتب سواء بالعربية أو الفرنسية، والإطلاع على الفكر والأدب الإنساني العالمي بكل محتوياته الفكرية، الفلسفية، الأدبية، الفنية والموسيقية والتي كونت في النهاية خياله العقلي الذي وصف بناء عليه بأنه أب المدرسة الليبرالية في الجزائر⁴، وهذا لتفتحه الكبير على

¹ عديلة، مرجع سابق، ص 45

² أحمد قوراية، عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 25-28

³ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، مرجع سابق

⁴ Khaled Chaib. *Boutafelika le président et son Bilan* (Alger, les éditions El Hikma, 4eme Editions, 2004) p152-156

الثقافات العالمية، دون أن يعني ذلك تجاهل الثقافة المحلية، العربية والإسلامية التي تشبع بها منذ صغره فأتقن اللغة العربية اتقان، وازداد التكوين المعرفي للرئيس بوتفليقة في فترة انعزاله التي امتدت من سنة 1979 إلى 1999، حيث يقول عنها: "يسعدني أن يقع هذا الانفصام ما بين فترة بومدين والفترة التي أتيت فيها... فالعشرين سنة هذه جعلتني أبني حياتي السياسية من لاشيء من العزلة والوحدانية... السياسة تقاس بالنتائج ولا تقاس بالماخذ النظرية مدة الصمت هي إستراتيجية في حد ذاتها والدليل هي أنني موجود اليوم أمامك"¹.

الملاحظ أن تلخيص هذه الحقائق وتجميعها هو نتاج لأمر عديدة قد أبرزها الرئيس بوتفليقة في قوله: "مصيبي بالنسبة للسياسة أنني كنت أرى المستقبل قبل غيري من الناس، أرى التحولات الآتية."²، وهنا قد تبرز قضية في غاية الأهمية، وهو أن الرئيس بوتفليقة "يدرر أنه يدرر" مما عزز مكانته السياسية وعدم تقبله للمنطق التشاركي في صياغة السياسة الخارجية أو أدائها. فيما يتعلق بأثر البيئة النفسية لبوتفليقة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي فإن الرئيس نتاج خبرته طرح فكرة مبدئية، حيث صور طبيعة العلاقة مع وصوله للسلطة، يقول: "والله أنا لست من المتفائلين ولست من المتشائمين أنا براغماتي، أن أحل المشاكل أو لا أحلها... ومن الناحية العملية لا هم يفعلون شيئاً ضدنا ولا نحن نفعل شيئاً ضدهم ولا هم يعملون شيئاً لصالحنا ولا نحن نعمل شيئاً لصالحهم..."³، وانطلاق تصورات من هذا المبدأ أسس للسياسة الجزائرية في المغرب العربي، حيث حدد العلاقات الجزائرية المغربية في إطار ثلاث حقول: حقل التعاون والتكامل الإقليمي، حقل المصلحة الوطنية، حقل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي سوف نتطرق إليها كالاتي:

أ- حقل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية: حيث يشير الرئيس بوتفليقة في هذا المنحى بأن الجزائر تؤسس سياستها الخارجية على القيم السامية التي قامت عليها ثورة التحرير المباركة وتواصلت في عهد الاستقلال الوطني، ويمثل حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله، وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب إحدى الثوابت التي يقوم عليها موقفنا⁴: "فسياستنا كلها مبنية على المبادئ، والذي لا يفقه شيئاً في السياسة يقول أن الجزائريين ربما ملائكة..."⁵.

¹ بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق

² عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لجريدة الحقائق اللبنانية، الجزائر، 2002/02/04

³ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية، الجزائر 11/08/2008

⁴ عبد العزيز بوتفليقة حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الأوسط MBC، نيويورك، 2005/06/30

⁵ بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق

وفي رده عن إمكانية بعث رسالة سياسية نتاج المناورات التي يقيمها الجيش الوطني الشعبي صرح بقوله: "الجزائر لا تريد أن تبعث أية رسالة سياسية لأنها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها، إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس"¹.

ومن مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول، مع ذلك فهي لا تدخر جهدا لصالح السلم عندما يطلب منها ذلك.

ب- حقل التعاون والتكامل الإقليمي: فالسياسة الخارجية الجزائرية هي ذات منحنى تعاوني تكاملي حيث يصرح بقوله: "إن مسعى الجزائر الدولي كان باعثة على الدوام الحرص على ترقية تعاون دولي يقوم على مبدأ التشاور والاستشارة وهذا سعيا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعلى تثمير أوجه التكامل بين البلدان كافة"².

وهذا المسعى يتجسد بشكل لافت في منطقة المغرب العربي، فبناء الاتحاد المغاربي في نظر الجزائر هو مسألة في غاية الأهمية، لا بل هو "مشروع تاريخي ناتج عن شخصنة انفعالية قوية في غاية الكمال السياسي، فهي تحمل الكثير من الوضوح والبراغماتية والفعالية في معالجة الملفات، والجزائر هي في استعداد للعمل المغاربي المشترك"³.

والتصور القائم على ضرورة بناء المغرب العربي هو نتاج لعدة أسباب حيث:

1- تربط الجزائر بدول المغرب العربي علاقات تاريخية وثقافية وإستراتيجية مبنية على الأخوة وحسن الجوار والتضامن والتعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهذه الدول مجال آمن، إذاً طبيعياً فتلك الأحداث التي رصت صفوف شعوب المغرب العربي طيلة كفاحها المشترك ضد الاستعمار وانعكاساتها للمقومات المتجانسة التي يبنى عليها كيان شعوب المغرب العربي وتجسيدا للمصير المشترك⁴.

2- بناء المغرب العربي هو حتمية تاريخية تفرضها مقومات جيوسياسية وثقافية واجتماعية وإستراتيجية من خلال قوله: "إن بناء المغرب العربي مطمح يضرب جذوره في عمق تاريخ المنطقة والأمور وإن تعثرت لاعتبارات ظرفية طارئة ستعود لنصاها لا محالة، ليس بوسعنا نحن قادة

¹ عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية بمناسبة المناورات الجوية مجد 2000، حاسي بيج، 2000/05/10

² عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لوكالة الأنباء الروسية أتراس، موسكو، 2008/02/19

³ عبد العزيز بوتفليقة، استجواب صحفي مع الأسوتشيد برس، واشنطن، 2001/07/14

⁴ عبد العزيز بوتفليقة، استجواب مع جريدة العرب القطرية، الجزائر، 2008/07/18

المغرب العربي إن عاجلا أم آجلا إلا الاستجابة لتطلعات شعبنا وسيتم استئناف المسيرة ونطوي التأخر الذي حصل"¹.

3- لكن هذا التصور مشروط وله مخطط وبرنامج محدد جزائريا حسب تصور الرئيس بوتفليقة ب: "نحن الآن نرأس الاتحاد وفي الوقت نفسه لا نريد أن نقفز فوق المشاكل وأن نطلع للطابق 50 من العمارة ونحن في الطابق السفلي، نريد أن نطلع طابق بعد طابق وهذا يقتضي أن تكون العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد واضحة، وإلا كيف يمكن لنا أن نبني هياكل جماعية وعلاقاتنا الثنائية مبهمة ويسودها الغموض"².

ويضيف بوتفليقة كتصور لتحسين العلاقات الثنائية بين الدول التي تعاني علاقاتها البينية حالة ركود، حيث يقول: "الموضوع المطروح كآلاتي هل نبي الهرم من القاعدة إلى القمة أو نبنيه من القمة إلى القاعدة؟ أنا لست من رواد بناء الهرم من القمة إلى القاعدة..."³، ويؤكد "... إن الأطروحة التي أثبتها أنا شخصيا هي أن تجتمع اللجان الخاصة في جميع الميادين الثنائية وكم هي كثيرة..."⁴.

ج- حقل المصلحة الوطنية: ويرتبط هذا الحقل بالتصور الذهني البراغماتي للرئيس بوتفليقة للسياسة الخارجية الجزائرية، الذي هو نتاج الوضع الذي تعيشه الجزائر، فالأزمة الأمنية تفرض ضرورتها، منها تصريح بوتفليقة بشأن العلاقات الجزائرية المغربية: "أعتقد أن كلانا بلغ سن الرشده ولا بد ما إعادة النظر في الأساليب البالية"⁵، فالجزائر في نظره "ليست في إمكانها وإن كانت هي قلب المغرب العربي أن تظل البقرة الحلوب، فلا بد من طرح قواعد التعامل..."⁶.

وهو هنا يفصل العلاقات الشخصية عن توجهات الدولة الجزائرية، بحيث يرى أن علاقاته مع العاهل المغربي "كلها محبة وإخاء له ولعائلته الكريمة وللشعب المغربي الشقيق، لكن ما يخص الدولة فنحن لا نتهاون بها على الإطلاق"، والتنازل عن الإساءة التي تضررت جراءها المصلحة الوطنية الجزائرية في بعدها الأمني لا يمكن أن تنسى ورغم هذا فإنها إعلاميا غير مرغوب فيها، فهو يرى

¹ عبد العزيز بوتفليقة، استجواب صحفي مع جريد عكاظ السعودية، الجزائر، 17/04/2000

² عبد العزيز بوتفليقة، استجواب صحفي مع جريدة الشرق الأوسط، الجزائر، 09/09/2000

³ عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع القناة الفضائية اللبنانية LBC، الجزائر، 04/02/2000

⁴ عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية لزيارة إلى دولة الإمارات، أبو ظبي، 17/02/2000

⁵ عبد العزيز بوتفليقة، حديث لجريدة الخبر الجزائرية، الجزائر، 03/08/1999

⁶ عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية في زيارة دولة الإمارات، مرجع سابق

أي الرئيس بوتفليقة في أحد أحاديثه الصحفية في جواب حول الموضوع مخاطبا الصحفي: "لا أريد أن تخرجني بها وأنا لا أريد الإساءة بالرغم من الحساسيات التي بيننا..."¹ والملاحظ من خلال هذا أن الرئيس بوتفليقة وضع تصوره الواضح لطبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية، فاللعبة بالنسبة له كانت دائما شفافة ولا توجد أي حاجة يخفيها، لكن العمل المغربي المشترك لا يتم عن طريق الجزائر في تصوره فقط "فلا يمكن أن تقف الجزائر في فم الغول ويقفوا متفرجين"².

ومن خلال الارتكاز على الأحاديث الصحفية نظرا لأهميتها في طريقة الاستجواب التي تتم على إثرها والتجاوب المباشر، يمكن استنباط مجموعة من العقائد التي تكون النسق العقائدي للرئيس بوتفليقة والتي تبرز في مجموعتين: مجموعة عقائد فلسفية فكرية تجريدية ومجموعة عقائد ثانية أدائية تتعلق بالإستراتيجية والتكتيك³، وكل هذا في إطار موضوع السياسة الخارجية الجزائرية في المغرب العربي.

أ- العقائد الفلسفية :

1- طبيعة العالم السياسي: هل هو عالم صراعي أم تعاوني؟

- فالعالم السياسي تتحدد طبيعته بأنه عالم صراعي يتسم بغياب الضوابط، تبرز فيه مختلف مظاهر اللاتسامح واللاتفاهم والتطرف.
- مصادر الصراع: وتبرز في غياب قواعد الشفافية وقوانين ضبط للسلوك الدولي ولسير الاقتصاد العالمي، كذلك نجد فكرة تصادم الحضارات، و المشاكل التي تطرحها العولمة من أزمات مالية وغذائية التي تهدد بتفاقم الفقر في البلدان النامية.
- طبيعة الصراع: ويتعلق الأمر بما يكسب في النهاية، وهنا تصور الرئيس بوتفليقة جلي حيث يرى أن من يكسب في النهاية في حالة استمرار الصراع بهذا الشكل هو الغرب والمبادرة هنا هي صفرية الخاسر فيها البلدان النامية والإفريقية خصوصا بما تتكبد من انعدام للاستقرار الأمني واختفاء الازدهار والتنمية المستدامة⁴.

¹ عبد العزيز بوتفليقة، حديثه مع صحيفة الشرق الأوسط، مرجع نفسه

² عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق

³ محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مرجع سابق، ص 42-51

⁴ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لوكالة الأنباء الإيرانية، مرجع سابق.

- **مجال الصراع:** إن لكل صراع أسبابه أما فيما يتعلق بالصراع الإقليمي الموجود في المغرب العربي والذي يتعلق بالصراع المغربي الصحراوي بخصوص الصحراء الغربية فهي استعمار، والمسألة مسألة تصفية استعمار ومن واجب منظمة الأمم المتحدة استكمالها في إطار الشرعية الدولية.
- **شروط السلام الاجتماعي:** وتتجلى حسب الرئيس بوتفليقة في التنمية الشاملة لصالح الشعوب قاطبة، زيادة الاستثمار العالمي لتعزيز الهياكل القاعدية والقدرات التكنولوجية للدول النامية، إنهاء الاحتلال الأجنبي، تحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب، ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها¹.
- **2- طبيعة العدو السياسي:** مغاربيا تصوّر بوتفليقة للعدو يحمل طبيعتين، إحداها طبيعة توسعية ترتبط بالاستعمار المغربي للصحراء الغربية، واستغلالية تتعلق بنظرة الدول المغاربية إلى الجزائر أنها البقرة الحلوب الذي يتطلب استغلالها وإيجاد سبل لاستنزاف خيراتها وهذا ما أدركته الجزائر وبنيت التصور الاستغلالي على أساسه.
- **مصادر أهداف العدو:** تعددت مصادر التي بنيت عليها أهداف الأعداء المحتملين، فنجد منها تقاليد تاريخية (شرعية تاريخية) ارتبطت بالفكر التوسعي المغربي بشأن المملكة المغربية الموسعة، واحتياجات اجتماعية تتعلق بضرورة صرف الانتباه عن الضغوط الاجتماعية والسياسية الداخلية لضمان الشرعية لنظام الحكم القائم، كذلك تبرز الضغوط الخارجية الامبريالية التي تحت بعض الأطراف على زعزعة استقرار المنطقة خصوصا فيما يتعلق بالساحل الصحراوي.
- **طبيعة عداة العدو:** حيث يراه بوتفليقة مؤقتا ومقتصرا على قضايا محددة، لأن علاقات الجزائر بالمغرب العربي علاقات إستراتيجية تعثرت لاعتبارات ظرفية طارئة ستعود لنصائها لا محالة².
- **احتمال رد فعل العدو للمبادرات التوفيقية:** وهنا يبرز دور التجربة السابقة لدى الرئيس بوتفليقة، فهو يرى أنه على الصعيد المغربي التصور مبني على خبرة تاريخية تبرز أن المبادرات رد الفعل حولها استغلالي يهدف للحصول على مزايا ليس إلا.
- **احتمال رد فعل العدو لسياسة متشددة:** فالموقف الجزائري المتشدد فيما يخص مسألة الحدود البرية مع المغرب، قوبل برد فعل هجومي اعتمد على مسلكين: مسلك التعبئة الشعبية

¹ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي للصحيفة الصينية ريمن ريباو، بيكين، 2008/08/08

² عبد العزيز بوتفليقة، جريدة العرب القطرية، مرجع سابق

الداخلية من خلال شن حملة من طرف المجتمع المدني وتحميل الجزائر مسؤولية الأوضاع المتدهورة في المغرب، ومسلك الضغط الدبلوماسي من خلال المطالبة الدولية بفتح الحدود خصوصا من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

- رؤية العدو لأعدائه: وهنا التصور المغاربي واضح فيما يخص الجزائر فهي بالنسبة للدول المغاربية الأخرى "بروسيا المغرب العربي"، أي اتهامها بأنها ذات طبيعة توسعية تهدف إلى السيطرة والهيمنة الإقليمية.

3- خصائص النظام الدولي : وتبرز في الآتي

أ- طبيعة النظام الدولي الراهن : صراعي.

ب- هيكل النظام الدولي الراهن: نظام متعدد الأقطاب بالإمكان أن يتيح بناء شراكة متعددة.

ت- استقرار النظام الدولي: انعدام حالة الاستقرار نتاج السياسات التي تنتهجها القوى العالمية العظمى.

ث- دور الجزائر في النظام الدولي : صانع السلام من خلال القيام بدور الطرف الثالث (الوسيط) في حل النزاعات الدولية، وصانع التنمية من خلال حمل لواء التنمية في البلدان الإفريقية.

4- التفاؤل والتشاؤم السياسي: وهنا يتعد الرئيس بوتفليقة عن هذه المسألة برمتها حيث يقول: "والله أنا لست من المتفائلين ولا من المتشائمين أنا براغماتي أنا أحل مشاكل أولا أحلها"¹ ويعطي منحى آخر للمسألة فيعتبر انه: "أنا لا أحلم بعالم هو عالمي أنا أرى العالم مثلما هو ولا بد أن نتعامل مع مصادر القوة ومصادر القرار"².

5- تنبؤية الحياة السياسية: حيث يذهب في هذا الشأن الى ابراز تفوقه الكبير، حيث يصرح بقوله: "مصيبي بالنسبة للسياسة أنني أرى المستقبل قبل غيري من الناس، أرى التحولات الآتية..."³.

6- دور القائد السياسي في الحياة السياسية: يبرز بوتفليقة شخصيته بشكل واضح في الحياة السياسية الجزائرية، حيث يقتصر في رؤيته للحياة السياسية على تصورات، والتي يعتبر ان رفضها هو خط فاصل يحدد وجوده وبقائه في منصب الرئاسة، حيث يصرح: "لا زلت أعتقد بأن اليوم الذي

¹ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع شبكة تلفزيون الشرق الأوسط MBC، مرجع سابق.

² عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية لزيارة الإمارات، مرجع سابق.

³ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق.

أشعر فيه بأني لست صاحب مهمة أو أن هناك قوة تحجيني على القيام بدوري حسب ضميري فلا بد عندئذ أن أترك الرئاسة، أنا لم آت من أجل الكرسي جئت في ظروف استثنائية تاريخية"¹.

ب- العقائد الأدائية:

1- منهج اختيار الأهداف السياسية: يتبع منهج البحث عن الممكن فالسياسة بالنسبة إليه هي فن الممكن، والهرم يبني من القاعدة إلى القمة، وعمليا على الصعيد الداخلي يتم التعامل مع الملف الأمني باعتباره العامل الأساسي لأجل جلب الاستثمار الأجنبي الذي به تتحقق التنمية، ودوليا تحقيق التنمية والعدالة التنموية هي الضامن للاستقرار والأمن الدوليين.

2- العلاقة بين الأهداف السياسية: تبرز في علاقة تراتبية، فتحقيق الأمن يؤدي إلى تحقيق التنمية، والتعاون الثنائي يؤدي إلى بناء مغربي جماعي.

3- منهج تحقيق الأهداف: ويتم ذلك عن طريق الأسلوب التدريجي، فالتعاون الثنائي يبدأ باجتماعات اللجان المتخصصة فاجتماعات الوزراء فاجتماعات القمة².

4- الإستراتيجية السياسية: تعتمد الجزائر على إستراتيجية التعاون الثنائي الوظيفي، أي الإستراتيجية الوظيفية في بناء العلاقات بين الدول وبناء المجتمعات الجهوية والإقليمية.

5- وظيفة القوة العسكرية: لا يمكن اللجوء إلى القوة العسكرية إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس، فالجزائر بقيامها بالمناورات العسكرية لا تريد أن تبعث أية رسالة لأنها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس³.

وما يلاحظ على العقائد المكونة للنسق العقيدي لبوتفليقة أن قيم الشخصية وفرض التصورات الشخصية لمختلف القضايا واضح نتاج الخبرة التي يمتلكها والدراية التي يجوزها، كذلك ما يلاحظ أن الرئيس بوتفليقة يرى أو يبني تصورات حول السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية للجزائر خصوصا مع محيطها المباشر بخلفية تاريخية، فتاريخ العلاقات ذات المنحى السلمي يعزز ويرتكز عليه في بناء علاقات تعاونية تكاملية وهذا ما ظهر مع تونس، أما إذا شاب تاريخ العلاقات تضارب للمصالح الوطنية فإن ضمان المصلحة الوطنية وعدم تقديم تنازلات هو المسار الذي يحكم العلاقات الخارجية للجزائر وهذا ما ظهر مع المغرب.

¹ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق

² عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق

³ بوتفليقة، الندوة الصحفية للمناورات مجد 2000، مرجع سابق

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تم الارتكاز في تناول الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها.

انطلاقا من نموذج ماسلو في ترتيبه للحاجيات الذاتية للإنسان أو ما يعرف ب: "سلم الحاجيات"، والتي تعطي محاكاة شكلا هرميا للمصلحة الوطنية، ويمكن توصيف المصلحة الوطنية على الشكل التالي:

- المصلحة الوطنية القاعدية: ترتبط بالمسائل التي تضمن استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني السيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.

- المصلحة الوطنية الحيوية: تتعلق بالمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

- المصلحة الوطنية الأساسية: التي تبرز في ظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية.

- المصلحة الوطنية العالمية: أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لان تساهم في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي.

- المصلحة الوطنية فوق القومية: أو ما يعرف بالكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها أن الكون كله مسخر لخدمتها.

وبمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية برزت أهداف ثلاث هي المرتبات الثلاث الأولى المشكلة لهرم المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية الجزائرية تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني وإحداث تنمية مستدامة وبناء قاعدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق وحجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله ولو على الصعيد الإقليمي.

المطلب الأول: الأهداف القاعدية للجزائر

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الاستراتيجية للدولة، والتي ترتبط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي بما يشمل مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل¹.

والملاحظ أن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ما هو مرتبط بجداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين والإقليميين على الصعيد الخارجي²، ومنها ما هو مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيوستراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات المستمرة المتعلقة بمشكلة الحدود، الإرهاب في الساحل الصحراوي، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة³.

هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة⁴.

ونتيجة لهذا تحددت السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صيانة الاستقلال الوطني باعتبار الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، وحيث اهتم بالنواحي التالية: الحفاظ على سلامة التراب الوطني، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال التدخل الأجنبي، رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة ككل⁵.

هذه الأهداف كان السعي لتحقيقها بمثابة امتلاك لحرية الحركة الضرورية لتطبيق سياستها ومواجهة كل أشكال التهديد التي تعترض مسار تطورها.

وعلى هذا الأساس كان إيلاء الأهمية لهذا الموضوع في السياسة الخارجية الجزائرية في عمومها وتجاه منطقة المغرب العربي خصوصا باعتبار أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتي يبني عليها التصور المتعلق بالأهداف القاعدية لأية دولة ترى في دول الجوار مصدرا للتهديد، حيث عكفت

¹ منصور لخضاري، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005) ص.32

² عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، مرجع سابق

³ جمال الدين بوزغاية، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني (مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001) ص ص.38-45

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، مادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 25

الجزائر على تسوية المشاكل الحدودية وإبرام معاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون بالإضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي أو اجتماعات وزراء الداخلية.

كذلك تظهر الجهود القانونية والدستورية المهمة بالمسألة واضحة بهذا الشأن سواء فيما تعلق بتحديد الجهات المسؤولة والتي تنحصر في رئاسة الجمهورية حيث يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية الدفاع الوطني باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة والجيش الوطني الشعبي. بمختلف هيكله ومصالحه مما يمنح للرئيس بوتفليقة حرية تجميع المسؤوليتين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية بما تخدم كل منهما الأخرى¹.

إلا انه ورغم حساسية الموضوع باعتباره أساس بناء الدولة واستمرارها إلا أن انحصاره بقي مقتصر على الجهازين السابقين ولم يرق إلى منطق تشاركي يكرس مبادئ الوطنية وثقافة الدولة هذه الأخيرة انحصرت في المؤسسة العسكرية دون غيرها من المؤسسات.

والراجح أن الأمر يعود إلى المنظومة الدستورية نتاج جمود السلطات العمومية الدستورية عن ترجمة أحكام القانون الأساسي ترجمة قانونية، حيث بقي دستور 1996 نصا ناقصا في كل ما يتصل بالدفاع الوطني فلا القانون المتعلق بالتزامات المواطنين²، ولا القواعد العامة المتعلقة بالدفاع الوطني واستعمال القوات المسلحة من طرف السلطات المدنية ولا القانون النظامي المتعلق بالأمن الوطني تم وضعهم رغم نص الدستور عليهم³.

ومع هذا فان التصور الجزائري للأهداف القاعدية للدولة الجزائرية ارتبط بالوسائط الداخلية أكثر منه حول الوسائط الخارجية المتعلقة بالتعاون أو التنسيق العسكري بالشكل الذي يظهرها محمية خصوصا إبان فترة الحرب الباردة أو إقامة الأحلاف الدولية أو معاهدات الدفاع المشترك، لا بل تم التأكيد على الاستقلالية التامة في هذا المجال أما التعاون الخارجي إنما يتعلق إقليميا بالتعاون الأمني والذي ظهر بشكل كبير مع تونس ودوليا بسوق السلاح خصوصا مع روسيا الفدرالية⁴.

فالتصور الجزائري للدفاع الوطني يعتبره طريقة منع ترمي إلى ضمان حرية العمل لانجاز مشروع سياسي يجمع بين عدة أنواع من الدفاع تتمثل في⁵:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77 المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية

² محمد بوسوماح، الأسس الدستورية للدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، مرجع سابق، ص ص 75-98.

³ وتتخلص في المادة 122 والنقطة الملحقة بالمادة 62 من دستور 1996

⁴ جمال الدين بوزغاية، مرجع سابق، ص 36.

⁵ جمال الدين بوزغاية، الإرهاب الاسلامي تهديد عابر للأوطان، الجيش، ع 474، جانفي 2003، ص ص 12-15.

1- الدفاع المدني: الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.

2- الدفاع الاقتصادي: الذي يضمن حماية المنشآت والموارد.

3- الدفاع العسكري: الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.

إلا أن الدفاع العسكري يظل محور المفهوم ونواته الصلبة، وإذا ما تم الاهتمام بالجوانب غير العسكرية فهي مواكبة للطابع الشامل والمستديم القائم على المواطنة، فالطابع الشمولي يفرض أن انشغالات الدفاع والأمن يتم التكفل بها فعليا على كل المستويات وفي كل القطاعات دون قيود تعسفية أو إجراءات قمعية، وهذا ما تفرضه حالة الطوارئ المعلنة منذ التسعينات، فالطابع الشمولي للدفاع في الجزائر ارتبط بالتعسفية الناتجة عن حالة الطوارئ ولم يرتبط بشكل مواطني يقوم على احترام النظام المعياري لدولة القانون بكل جوانبه الدستورية والقانونية والتنظيمية¹.
بالإتجاه الذي يصبح عليه مفهوم الدفاع الوطني وتحقيق الأهداف القاعدية للدولة التي تضمن استمراريتها تعبيرا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الجزائري².

المطلب الثاني: الأهداف الحيوية للجزائر

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني. ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تركزها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب³.

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والنقل والصيد البحري والمالية والبناء وغيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجات المجتمع،

¹ أحسن العايب، الأمن القومي العربي (اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008) ص.32

² عبد الحميد مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي -تجربة الجزائر، في: احمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص.62-65

³ محمود خذري، آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني (مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 2008/08/8-7)

وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلي الحاجات الضرورية للمجموعة الوطنية ويضمن سيادة الدولة وأمنها في جميع المجالات¹.

شغل هذا الهدف بال صانع القرار الجزائري وما زال، حيث تم تخطيط البرامج ووضع لاستراتيجيات وتكوين الإطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من أجل تحقيق التنمية بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجية والمعرفية التي تتطلبها بناء الاقتصاد الوطني².

لذا كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتمامها هذا المجال الهام، وتعمل على توفير السبل اللازمة للنهضة الاقتصادية الوطنية بما يسمح بالحفاظ على تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي كمفهوم حديث جامع لهذا المجال.

وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي المتبع، فإذا ما استثنينا فترة ما قبل التسعينات والتي اتسمت بالطابع الاشتراكي، وفترة إعادة الهيكلة إبان التسعينات، فإن الجزائر مع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي يتلاءم وإستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي³.

تكرست الأهداف الاقتصادية من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس بوتفليقة افريل 1999 والذي يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت في أبعادها الكلية بمنظومة الاقتصاد العالمي سواء مؤسساتيا من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، أو ميدانيا من خلال بناء شراكات سواء في إطار متعدد الأطراف، كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو المنطقة الحرة العربية، أو في إطار ثنائي من خلال تعزيز التعاون مع جنوب إفريقيا، نيجيريا، الصين، اسبانيا، ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية⁴.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، ص ص 15-13

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001، ص 42

³ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 2008-1999 (الجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008) ص 12

⁴ من خلال الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر في الفترة 1999-2009 لوحظ التنوع الكبير الذي يطبع مسار الاتفاقيات الدولية المبرمة حيث تظهر الدول الإفريقية في المقدمة تتقدمها نيجيريا جنوب أفريقيا السودان تونس تليها الدول الأوروبية ممثلة في ايطاليا واسبانيا فالدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية مما يبرز ارتكاز الجزائر في تحركاتها من أجل استرجاع حضورها الدولي على الشركاء التقليديين للجزائر سياسيا وهم دول عدم الانحياز سابقا.

تمحورت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عموماً على: ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة، ترقية السياحة، توفير مناصب الشغل، ضمان الأمن الغذائي، مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن إفرازات العولمة، فتح الأسواق الداخلية على السلع والخدمات الأجنبية، المساهمة في بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية والمشاركة في المبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد¹.

إن حتمية التكيف مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة، والسعي من أجل إدماج الاقتصاد الوطني الذي تحكمه قواعد وعوامل جديدة كالتنافسية وفتح الأسواق و ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والتفكيك الجمركي التدريجي واحترام المقاييس، فرضت على الدولة الجزائرية أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي، والتنازل عن حمايته ودعمه دون مراعاة خصوصيات ومستويات التنمية الضعيفة، باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث واقتصادها اقتصاد انتقالي والذي كان لابد من إدراجه ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية². وعموماً تمحورت الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بتحقيق الأهداف الحيوية حول³:

- ◀ إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة، المرتبطة بإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالات النشاط وعصرته، و ضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- ◀ ضمان جاذبية الإقليم، وعصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- ◀ إصلاح هياكل الدولة، العدالة، والمالية، وترقية الاستثمارات، تأهيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تأهيل الموارد البشرية.
- ◀ تأمين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
- ◀ دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- ◀ عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.

¹ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، مرجع سابق

² خالد منة، اثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات (مذكرة ماجستير،

قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001) ص ص 59-73

³ الألية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، عرض حالة الجزائر 1999-2008 (الجزائر، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008)

◀ العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.

◀ تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، و الدواء، و الذخيرة، و قطع الغيار.

◀ توفير وتأمين الاحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية.

انطلاقا من هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية المتضمنة للتدابير الوقائية والعقابية، المتصلة بأشكال الانتهاكات التي تمس ممتلكات الأمة وأموالها، وتضمن أمن اقتصادها، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروات، واعتماد على مجموعة من المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي لانجاز الدراسات الاستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية وتقييم نجاعة السياسات المنتهجة وآثارها وأبعادها والتي تظهر في¹:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة

- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف

- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية

- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات

- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية.

المطلب الثالث: الأهداف الأساسية للجزائر

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج ماسلو بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقترب الدور، والذي يُنسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي².

يؤكد هذا الدور الرئيس بوتفليقة بقوله: "أن الجزائر قلب المغرب العربي"³، ويتصور قادة دول المغرب العربي دور الفاعل الإقليمي للجزائر من خلال أطروحة الجزائر "بروسيا المغرب العربي"،

¹ محمود خذري، مرجع سابق.

² sekhri .ibid.

³ عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصحيفة العرب، لندن، 2006/07/15

وهنا يقع الاعتراف بأن الجزائر فاعل إقليمي لكنه يهدف إلى الهيمنة الإقليمية، إذ تم التأكيد على ذلك من خلال ما اصطلح عليه بمناهضة الجزائر للوحدة التونسية الليبية - التي لم تكتمل نتيجة الخلاف بين بورقيبة والقذافي - بدعوى أنها لم تستشر وعندما عرض الأمر على بومدين صرح بقوله: "نحن لا نأخذ القطار وهو في منتصف الطريق"¹.

مع هذا كان مفهوم البحث عن المكانة، واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية، الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي الجزائري، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب احترام الوحدات الدولية بما فيها احترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها.

يفرض تصور المكانة وإدراكها لدى نخبة صناعة السياسة الخارجية، انتهاج نمط من السلوك الدولي، وجملة من الأدوار يتوجب على وحدتهم أن تلعبها وتملي المكانة الدولية المتصورة على الوحدة الدولية موقفا سلوكيا ووظائف محددة وواجبات وامتيازات².

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم الفاعل الإقليمي، وبين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح:

"المواقف الدولية تعطيك وزنا معيناً في الوطن العربي ووزنا معيناً في القارة الإفريقية ووزنا في آسيا وأمريكا اللاتينية، فمخاطبة الدول الكبرى تجعلني أشعر بأنني ناطق باسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسيرها، أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط"³.

من خلال هذا، تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في المغرب العربي، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في: "المطالبة بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية"⁴.

أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر

¹ بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، ص 134

² شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغرى، مرجع سابق، ص 30

³ عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع تلفزيون الإمارات، مرجع سابق

⁴ محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك، في: الأزمات الجزائرية، سليمان الرياشي محررا (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999) ص 150

الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الاستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولية هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات.

هذا الانطباع ليس مغاريا فقط بل عززه التصور الإفريقي، حيث أن بعض الدول الإفريقية كانت ترى في الجزائر دولة امبريالية ذات نمط خاص أو أنها دولة امبريالية فرعية تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذي أدى إلى بناء منظومة مناهضة لدور الجزائر قادتها مغاريا المملكة المغربية وعلى الصعيد الإفريقي السنغال، واللذان شكلتا تحالفا استراتيجيا خدم المصالح المغربية كثيرا خصوصا فيما يتعلق بالقضية الصحراوية، إذ تمكنت من تكريس صفة الهيمنة حول الجزائر في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية¹.

هذا الأمر أتاح للجزائر بعض المزايا الاقتصادية والعسكرية، من خلال الدعم السوفيتي سابقا لتسهيل عمليات شراء الأسلحة، بما ساهم في الحفاظ على توازن القوى على الصعيد المغربي نظرا للدعم الكبير الذي كان يقدم للمغرب من طرف الغرب والتمثل في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، كما مكن الجزائر كذلك من بناء قاعدة اقتصادية قوية، شكلت الانطلاقة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي يعود بالنفع عليها وعلى مصالحها الوطنية، ويعود بالنفع على الدول المتخلفة التي كانت الجزائر تمثل لها صانع التنمية والساعي من أجل نموها وازدهارها.

إن وجود الجزائر كقوة جهوية، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية، يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العلاقات البينية المغاربية، كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس والذي أدى إلى انتفاء انتظام التفاعلات في إطار تعاوني مستقر ودائم².

رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي تحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، لكنه لم يؤدي سوى إلى الصراع والتنافس الإقليمي في أحسن حالاته سواء فيما يظهر في الصراع الجزائري المغربي أو ما يبرز في التنافس الجزائري الليبي ذو البعد الإفريقي³.

¹ محمد بوعشة، مرجع نفسه، ص135

² محمد بوعشة، السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك، مرجع سابق، ص149

³ أبو عامود، مرجع سابق، ص16

المبحث الثالث: أدوار الجزائر في المغرب العربي المطلب الأول: دور صانع التكامل الإقليمي

لقد ظل بناء المغرب العربي حلما متجددا ومطلبا شعبيا يراود كافة أقطار المنطقة، لكن المتأمل لتفاعل الدول المغاربية مع بعضها البعض سرعان ما يقف على المفارقة، فمن جهة يتم التأكيد على الارتباط العميق واعتبار الوحدة أمر حتمي يطبع كل الخطابات الرسمية لقادة دول المغرب العربي، ومن جهة أخرى يظهر شعور قوي لدى القيادات الوطنية بأنها لم تكن محظوظة في جوارها وتعاني من عدم تفهم جيرانها لمصالحها¹.

بقدر ما كان هناك إيمان قوي بجمالية البناء المغاربي، فإن الممارسة الجزائرية اتسمت بتزعة حذرة تبحث عن السبل الملائمة لمنع سيادة المنطق التوسعي وسياسة الأحلاف والكتل داخل النظام شبه الإقليمي المغاربي أكثر منه لبناء اتحاد مغاربي.

مع هذا كانت الجزائر تؤكد على وحدة المغرب العربي وتعمل على تشييد الصرح المغاربي بما يتوافق مع تصوراتها ويتمشى مع رؤاها فبناء الاتحاد المغاربي بالنسبة للجزائر: "خيار حضاري وأولوية وطنية ذات بعد استراتيجي فهو يشكل عامل استقرار وأمن في المنطقة"² تمحور الدور الجزائري في بناء المغرب الموحد على بعدين أساسيين:

1- بعد رأى في أن المغرب العربي لا يمكن أن يبنى إلا ببناء مؤسساتي جماعي يعمل على تلبية طموح الشعوب، وحملت هذه السياسة عنوان "مغرب الشعوب" ارتبطت بطاقات التأيد والحماس التي قابلت بها شعوب المغرب العربي الثورة الجزائرية، ومن خلال النقاش العام الذي دار حول كيفية بناء المغرب العربي في مؤتمر طنجة في مارس 1958 غلب التوجه الفدرالي كمسار للتكامل، لكن دون التطرق إلى إمكانية وجود مؤسسات مشتركة، والتي قال حولها عبد الحميد مهري الناطق باسم الجزائر في المؤتمر: "أنه لم يتحقق شيء من هذا لأن هذه القضية الهامة لم يوليها المؤتمر عناية كافية عند بحثها نتيجة أن قرارات المؤتمر ترمي في معظمها إلى مساندة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما كاملة"³.

¹ الحسان بوقنطار، السياسة العربية للملكة المغربية (مالطا، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1997، ص 103-104

² عبد العزيز بوتفليقة، كلمة في منتدى العلاقات الخارجية الأمريكية - نيويورك: 21-09-1999، خطب ورسائل، 15 جويلية-16 نوفمبر 1999 ص.32

³ محمد عبد الجابري، وحدة المغرب العربي، المستقبل العربي، ع93، نوفمبر 1986، ص120

على هذا الأساس كان العمل المؤسسي في صلب الاهتمام، باعتباره المخرج الأساسي لبناء الاتحاد، تم ذلك في إطار تجربة التعاون المشترك بوضع مجموعة من المؤسسات المشتركة أنيط بها العمل التكاملي خاصة في شقه الاقتصادي، تشرف عليها مجموعة من الأجهزة، تتمثل في:

1- هيئة عليا للإشراف والتوجيه: ممثلة في مجلس وزراء الاقتصاد.

2- لجنة استشارية دائمة: ترتبط بها لجان قطاعية متخصصة تباشر مهام دراسة المشاريع والبرامج وتقديم المقترحات إلى مجلس وزراء الاقتصاد.

واستمرت هذه التجربة من عام 1964 حتى 1975 تاريخ توقف المسار التكامل المغاربي بفعل قضية الصحراء الغربية¹.

ليتجدد المسار الجماعي سنة 1987 سنة الوفاق العام بين دول المغرب العربي، حيث كان للوساطة الجزائرية دورا في إعادة ربط العلاقات من جديد بين تونس وطرابلس في 12/28، وهذا بعد استجابة ليبيا للشروط الجزائرية الرامية إلى أن أي حوار أو وفاق معها يمر عبر تحسين علاقاتها مع تونس، وبالفعل تم التصالح الليبي التونسي، وتلقائيا عادت الأمور إلى مجاريها بين الجزائر وليبيا وبرز ذلك بقاء الرئيسين القذافي والشاذلي بن جديد في عين اميناس².

كذلك لعبت الوساطة السعودية دورا كبيرا في إعادة العلاقات بين الجزائر والمغرب، حيث التأمت قمة ثلاثية في ماي 1987، وتوجت هذه القمة بإعلان بيان مشترك أشار فيه الطرفان إلى الاتفاق على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة وإلى تجنب المواجهة العسكرية بينهما مهما كانت الظروف، وبالتالي فهذه القمة كانت بداية انفراج الأزمة، إذ تم بعدها تبادل الأسرى وفتحت الحدود جزئيا في سبتمبر 1987، مع إلغاء المغرب التأشيرة على الجزائريين، وفي ماي 1988 أعيد ربط العلاقات وفتحت الحدود.

على هذا الأساس تم العمل على بناء تجمع إقليمي عرف باتحاد دول المغرب العربي، على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئ المنعقد بالجزائر في جوان 1988، حيث اغتنم قادة دول المغرب العربي الفرصة لعقد اجتماع خاص بهم وذلك بتاريخ 10 جوان 1988 بمدينة زرالدة بضواحي العاصمة، وكان اللقاء يرمي أساسا إلى تأكيد التصالح بين الأنظمة المغاربية، وتجسيدها لذلك اختتم اللقاء بإعلان "بيان زرالدة" والاتفاق على تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وحدد أول اجتماع لها يوم 13 جويلية 1988 بمدينة الجزائر، التي وبعد سلسلة من اللقاءات تم عقد

¹ بخوش، مرجع نفسه، ص 96

² مدينة بولاية تمنراست في الجنوب الجزائري

قمة مراكش المؤسسة للاتحاد، إلا أن طبيعة العلاقات المعقدة بين المغرب والجزائر حالت دون استمرار العمل الوحدوي حيث تم تجميد الاتحاد بطلب من المغرب بعد أحداث مراكش عام 1994.

2- البعد الثاني: وهو البعد الثنائي في الدور الجزائري، فانه لطالما أكدت عليه الجزائر كمعبر لوحدة المغرب العربي، والذي بدا بالمصادقة على اتفاقية التعاون والإخاء والوفاق مع تونس في 19 مارس 1983 والتي تركت المجال مفتوحا لانضمام دول أخرى حيث نصت المادة السادسة منها على مايلي: "تبقى هذه المعاهدة مفتوحة لانضمام دول المغرب العربي الكبير الأخرى التي تقبل بأحكامها وذلك بموافقة الطرفين الساميين المتعاقدين"¹، وبالفعل انضمت موريتانيا في ديسمبر 1983 كطرف ثالث.

ليتم الرجوع إلى العمل بهذه الوسيلة بعد 1999، حيث تكرر التعاون الثنائي كإستراتيجية للعمل المغاربي لدى الجزائر، وفتح الباب لإبرام اتفاقيات ثنائية مع تونس وموريتانيا وليبيا، مع تشكيل اللجان الثنائية ولجان التشاور السياسي في القضايا الثنائية الإقليمية والدولية المشتركة حيث يحصر الرئيس بوتفليقة هذه الإستراتيجية من خلال قوله: "هناك سنة قوامها الحوار والتشاور السياسي بين قادة الدول المغاربية تترجم إرادتهم المشتركة في إقامة جو من الاستقرار والثقة وهذا ما تعكسه معاهدات الأخوة وحسن الجوار المبرمة بين الجزائر وهذه الدول والتي تدعمها آليات التعاون والتبادل في شتى المجالات كالطاقة والموارد المائية والفلاحة والموارد البشرية وفي هذا الإطار شهدت علاقات الجزائر مع تونس وليبيا وموريتانيا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة تجسد من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدتها اللجان القطاعية للتعاون الثنائي والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين والخبراء في مختلف القطاعات."²

¹ بخوش، مرجع سابق، ص100

² عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لجريدة العرب القطرية، الجزائر 13 افريل 2008

المطلب الثاني: دور المعادي للاستعمار

لكون الجزائر قد خاضت حربا قاسية لتنتزع حقها في تقرير المصير، فإنها كرسست سياستها الخارجية من اجل إعطاء هذا الحق لجميع الشعوب المكافحة بما في ذلك الصحراء الغربية¹.

فمبدأ تحقيق الشعوب لمصيرها ودعم حركات التحرر بكل السبل المادية والمعنوية، هو أهم المحطات في السياسة الخارجية الجزائرية، والتي اكتسبت من خلالها الجزائر سمعتها الدولية، فالجزائر دخلت مختلف القضايا التحررية من فيتنام إلى كمبوديا إلى جنوب إفريقيا وقضايا أمريكا اللاتينية وآسيا².

وعكفت الجزائر منذ استقلالها وفي إطار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، على المطالبة بانسحاب القوات الاسبانية ومنح الاستقلال وحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، حيث ساهمت في تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للعديد من اللوائح الأمية 2072 و2229 والقاضية بتحرير إقليم الصحراء الغربية وتقرير المصير ضمن عملية استفتاءية، وبعد ميلاد الحركة التحررية للساقية الحمراء ووادي الذهب، دعمتها الجزائر وساهمت بشكل فعال في ميلاد جبهة البوليساريو في 1973/05/30 والتي كانت الجزائر أول المعترفين بها، ومن خلال جبهة البوليساريو تحدد الدعم الجزائري للقضية الصحراوية باعتبار أن الدعم المادي والدبلوماسي الذي كانت تقدمه الجزائر يتم عبرها.

دخلت القضية الصحراوية بعد هذه المرحلة فترة حاسمة حيث تم الانسحاب الاسباني عام 1975 وباتفاق مغربي اسباني موريتاني عرف باتفاقية مدريد التي عقدت في 1975/11/14 تمت المسيرة الخضراء التي قادها الملك الحسن الثاني، وبهذا عرفت المنطقة المغربية حالات من الإلاستقرار ومن الاختراق.

وبالتالي تأجل الاستقلال الصحراوي بعد تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، ورغم ذلك فقد كان الموقف الجزائري واضحا ولا ينم عن أي أطماع توسعية فحسب تقرير البعثة الأمية من أجل تقصي الحقائق المرسله إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية³:

1- نفت نفيا قاطعا أي مطامع ترابية في الإقليم.

¹ عبد العزيز بوتفليقة، كلمة بمعهد الدراسات السياسية بميلانو ايطاليا 1999/11/17، في: إبراهيم رماني، الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة (الجزائر، ANEP، 2003) ص348

² عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية إثر زيارة إلى الإمارات، مرجع سابق

³ إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995) ص100.

2- تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.

3- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.

4- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر، ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في 19 حزيران 1975 قال: "أنا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة"¹.

وفي تصريح آخر قال: "إذا كنا نناهض الاستعمار، فكيف إذا كان هذا الاستعمار موجود على حدود بلادنا، فالجزائر تعبر بهذا عن سياستها المناهضة للاستعمار"².

تمسك الجزائر بموقفها الصلب استمر، رغم كل الظروف التي مرت بها فرغم الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر إلا أن دعمها لم يتوقف للقضية الصحراوية خصوصا فيما يتعلق بملف اللاجئين المتواجدين بتندوف، إلا أن القضية الصحراوية ألفت بظلالها على علاقات الجزائرية الخارجية، وكانت محمدا رئيسيا في تعامل الجزائر مع الدول الأخرى حيث أن الجزائر ومن خلال دبلوماسيتها النشطة تمكنت من تحقيق الاعتراف الدولي بالجمهورية العربية الصحراوية، وفعلت الملف الصحراوي في أروقة الأمم المتحدة وهذا ما أزعج المغرب وحلفائها.

الأمر الذي كان له تأثير على العلاقات بين المغرب والجزائر، وبالتالي على المسار التكاملي المغربي فالمغرب يتهم الجزائر بالوقوف في وجه استكمال وحدته الترابية والجزائر ترى في المغرب المستعمر الذي يتبنى منطلقا توسعيا ربما يمتد إلى الأراضي الجزائرية إذا ما تم التنازل عن الملف الصحراوي.

تلخص الدور الجزائري والتصور القائم حوله في كلمة الرئيس بوتفليقة حيث يقول :

"إن مشكل الصحراء الغربية يعني المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فهو ليس مشكلا جزائريا مغربيا البتة بل لا يعدو أن يكون مشكل تصفية استعمار تتكفل منظمة الأمم المتحدة به وحله إنما يتمثل في تطبيق حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وفي هذا الإطار بالذات تبذل

¹ رياض بوزاب، النزاع في العلاقات الجزائرية-المغربية 1963-1988 (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة) ص 93.

² بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية (الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987) ص 266.

الجزائر التي ساندت هذا الحق دوما دعمها للشعب الصحراوي الذي اغتصب منه ترابه الوطني ظلما وعدوانا إن الشعب المقهور هذا لا يمكن أن يحمل وزر الطريق المسدود الذي آل إليه اتحاد المغرب العربي وتقرير مصيره سيحقق استتباب السلم والأمن الدائم في المغرب العربي...¹

المطلب الثالث: دور المستقل النشيط

يقوم دور المستقل النشيط على ضمان المصلحة الوطنية الجزائرية بكل أبعادها، حيث تفرض المصلحة الوطنية تحديد الأهداف من خلال استغلال الفرص، مهما كانت الاعتبارات المرتبطة بها، ومواجهة التهديدات دون الاهتمام بطبيعة الوسائل حيث الخيار العقلاني هو الخيار الذي يضمن أكبر تحقيق للأهداف بأسرع وقت وأقل تكلفة².

تاريخيا ارتبط هذا الدور على الصعيد المغاربي ببناء الدولة القطرية في المغرب العربي، حيث شكلت الدولة القطرية بما ترمز إليه من النظرة السياسية الضيقة، وتغليب المصلحة القطرية على المصلحة المشتركة³، بعد استقلال كل من تونس والمغرب حيث ظهر الطموح الملكي في تأسيس مملكة مغربية كبرى رسم خريطتها قائد من قادة الحركة الاستقلالية المغربية وهو علال الفاسي، لتشمل احتواء عدة دول موريتانيا، جزء من الجزائر وبطبيعة الحال الصحراء الغربية⁴.

و تم التعامل الجزائري بناء على هذا الأساس، حيث كان الدفاع عن مصالح الجزائر الوطنية القطرية بدافع الحفاظ على مكتسبات الثورة، رغم التأكيد الكبير لمواثيق الثورة التحريرية على وحدة المغرب العربي، وهو البداية لتقمص هذا الدور حيث أصبحت عبارات عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وسلامة التراب الوطني، الحفاظ على الاستقلال الوطني هي المهيمنة في الخطاب السياسي الجزائري، ومبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار هو القاعدة التي على أساسها تتحدد العلاقات الجزائرية المغاربية.

و تجلّى هذا الدور في الحرص الجزائري على تسوية مشكلاتها الحدودية، وترسيم حدودها بناء مؤسسات وطنية والتعني بمنطق المصلحة الوطنية، رغم أن المصلحة الوطنية الجزائرية ترتبط في

¹ عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصحيفة العرب، مرجع سابق.

² برفوق، محاضرات السياسة الخارجية، مرجع سابق.

³ بوقارة، مرجع سابق، ص12.

⁴ إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية (الجزائر، دار هومة، 2003) ص103

أبعادها الإستراتيجية. بمنطقة المغرب العربي بشكل يعلق بمسألة الوجود والأمن المشكلان لاستمرارية الدول الناشئة¹.

إلا أن مرحلة ما بعد التسعينات والتي رسمت مخلفات الأزمة الأمنية معالمها كانت من أبرز المراحل التي طغى دور المستقل النشيط ببعده البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية ذات المنحى الإقليمي²، حيث ظهر صانع السياسة الخارجية الجزائرية بمظهر المنقذ الوطني الذي لا هم له سوى تكريس ثقافة الدولة وحماية المصالح الوطنية الجزائرية، ولعل جمود العلاقات الجزائرية المغربية يبرز الأمر بشكل واضح، حيث يلاحظ انعدام أي اتفاقية بين الدولتين ولا مذكرة تفاهم أو اتفاق تعاون، بحجة عدم تقييد المغرب بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وإحداثه لبلبله مست بالأمن الوطني الجزائري إبان فترة التسعينات تم التكتّم حول تفاصيلها حسب الخطاب الرسمي الجزائري.

و برز دور المستقل النشيط بشكل واضح في سياسة التعاون الثنائي التي انتهجتها الجزائر إزاء بلدان المغرب العربي حيث كانت هذه السياسة مشروطة، ومرتبطة بمصالح النظام السياسي أكثر منها بمصالح الدولة الجزائرية، على الرغم من أن تكريس وترقية المسار التعاوني في السياسة الخارجية كان كبيرا خصوصا فيما يتعلق ببعده الإفريقي، مع التأكيد على ضرورة مراعاة المصلحة الوطنية الجزائرية على الصعيد الإقليمي بإشراك الجزائر في السياسات المتعلقة بالمنطقة، حيث يؤكد الرئيس بوتفليقة: "سنطالب بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرفي المشترك على الأصعدة الجهوية"³.

كما تكرر هذا الدور من خلال الخطاب السياسي الداعي إلى ضرورة التعامل مع النسق الدولي والجهوي على الأساس المصلحي، وليس المبدئي فيما يتعلق بالتصور الذي يصنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يقول: "بالنسبة للمصالح العليا للجزائر فبمجرد أن يوجد أمامنا احد تتعارض مصالحه مع مصالحنا لا بد أن نقف صفا واحدا في وجهه"⁴.

يقودنا هذا كله إلى اعتبار أن الطابع البراغماتي الذي تجلّى في أداء الجزائر لدور المستقل النشيط الذي كان مواكبا للتطورات الجارية على الساحة الإقليمية والدولية ومفروضا بفعل

¹ مقابلة مع المدير الفرعي لبلدان المغرب العربي بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مرجع سابق

² مزيان أيجر أمينة، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007) ص 157

³ عبد العزيز بوتفليقة، حفل أداء اليمين الدستورية: 27-04-1999، خطب ورسائل، 1999/04/27 إلى

1999/07/14 ص. 17

⁴ عبد العزيز بوتفليقة، كلمة في اليوم الوطني للطلاب: 18/05/1999، مرجع نفسه، ص 61

التطورات التي تشهدها الساحة الداخلية خصوصا فيما يتعلق بضرورة استرجاع الاستقرار واستتباب الأمن¹.

فالأزمة الأمنية الجزائرية أدت إلى تأجيج الخطاب السياسي وتركيزه على المفاهيم الوطنية بما يخدم مصلحة الشعب والدولة أكثر من أي شيء آخر، وحتى في التأكيد على مبادئ الثورة التحريرية والتذكير بماضي الدولة الجزائرية المجيد من خلال مواجهة اعنى الإمبراطوريات الاستعمارية، والهوية الدولية التي كانت تتمتع بها الدولة إبان فترة السبعينات².

¹ مزيان ايجر، مرجع سابق، ص169

² Abdurrahman Mebtoule (dir), **Enjeux et défis de second mandat du president Bouteflika**, vol.1 (Alger, éditions Casbah, 2005) p.199

خلاصة:

تبرز دراسة البيئة المؤسساتية لعملية صياغة و أداء السياسة الخارجية الجزائرية سيطرة مؤسسة الرئاسة وظيفيا ودستوريا على مسار السياسة الخارجية و بالتالي تصبح مؤسسة الرئاسة العلبة السوداء في نموذج ديفيد ايستن للنظام السياسي، الأمر الذي يعطي صورة واضحة بانتفاء دور الأجهزة الفنية والخاصة التي تتولى على العموم صياغة واداء السياسة الخارجية.

و حصر مؤسسة الرئاسة في صياغة السياسة الخارجية يؤدي إلى الاهتمام أساسا بشخص رئيس الجمهورية الذي تنحصر فيه عملية توجيه السياسة الخارجية والذي ظهر بتكوينه المتعدد المدارس و تاريخه السياسي الحافل بالمهام الدبلوماسية، متحكما في دفة السياسة الخارجية الجزائرية بمختلف دوائرها الجغرافية.